

إعادة تشكيل الاستراتيجية الأمريكية

في الشرق الأوسط

شركات مستدامة واستثمارات استراتيجية



تموز / يوليو 2021

ترجمة لدراسة صادرة عن مؤسسة راند Rand Corporation

إعادة تشكيل الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

شراكات مستدامة واستثمارات استراتيجية

العنوان الأصلي:

Reimagining US Strategy in the Middle East: Sustainable Partnerships, Strategic Investments

المصدر: مؤسسة راند Rand Corporation

الكاتب: مجموعة من الباحثين

التاريخ: 2021/2/23

مقدمة المترجم:

تأتي هذه الترجمة الملخّصة للدراسة "إعادة تشكيل الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط" في بدايات انتقال دفة قيادة الإدارة الأمريكية إلى جو بايدن Joe Biden وفريقه. وبما أن سلوك هذه الإدارة يتعد عن السلوك اليميني الشعبوي المندفع الذي اتسمت به إدارة ترامب Donald Trump، وأقرب إلى السلوك المؤسسي التقليدي للإدارة الأمريكية، تصبح توصيات مركز دراسات مُعتبر مثل مؤسسة راند RAND ذات أهمية كبيرة وتُؤخذ بعين الاعتبار.

هذه الدراسة هي من إعداد مجموعة من الباحثين، أبرزهم البروفسورة داليا داسا كاي Dalia Dassa Kaye، الباحثة في مركز ويلسون Wilson Center ومؤسسة راند، والتي شغلت سابقاً منصب مديرة مركز راند للسياسة العامة في الشرق الأوسط. وكذلك جيف مارتيني Jeff Martini وهو كبير باحثي مؤسسة راند لمنطقة الشرق الأوسط.

ترى هذه الدراسة أن السياسات طويلة الأمد للولايات المتحدة في المنطقة لم تحقق مصالحها ولم تساعد في التكيّف مع المعطيات الإقليمية الجديدة والضرورات الاستراتيجية. وبالتالي تطرح أسئلة جدية حول مزايا اعتماد سياسة أمريكية بديلة في الشرق الأوسط، ترتبط فيها الأهداف الاستراتيجية بفهم أوسع لمبدأ الاستقرار، بحيث تعطي الأولوية لخفض الصراع، وتحسين الحوكمة، وزيادة النمو والتنمية والاستثمار الاقتصادي والديبلوماسية. كما تُنبئ الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في موضوع الشراكة المبنية على مبيعات الأسلحة لدول الحلفاء في



المنطقة، "وذلك لأنه مع حدوث أي تغييرات في السياسة الخارجية لهؤلاء الحلفاء، قد تقع الولايات المتحدة تحت خطر تسرب هذه التكنولوجيا لمنافسيها بحيث يقومون بتطويرها سريعاً واستخدامها ضدها".

إن اللافت في هذه الدراسة هو اعتبارها المصالح الأمريكية التقليدية في المنطقة، أي حماية النفط و"إسرائيل" وهيمنة الولايات المتحدة في المنطقة، لم تعد من الأولويات الحاسمة في المشهد الاستراتيجي المتغير، مقارنة بتعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال الحد من الصراع والذي تُعدّه الهدف المركزي والأهم.



تقدم هذه الترجمة الملخصة أهم الأفكار الواردة في دراسة "إعادة تشكيل الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، والمكونة في الأصل من 187 صفحة. وهي تندرج في إطار ضرورة نشر الوعي حول التخطيط والتغيير المحتمل لسياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة.

إعادة تشكيل الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

شراكات مستدامة واستثمارات استراتيجية

مقدمة:

مع استلام إدارة جديدة زمام الأمور في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن تشكل الأشهر القادمة فرصة مناسبة لواشنطن لإعادة التفكير في بعض أساسيات عملية صناعة القرار المتعلقة بالشرق الأوسط، ولمراجعة كيفية انخراط واشنطن في تلك المنطقة، وربما لطرح أسئلة جوهرية عن الأسباب والأهداف التي تسعى إليها الولايات المتحدة من وراء هذه الانخراط؛ وهي مراجعة طال انتظارها.

لقد ركزت الولايات المتحدة خلال انخراطها في الشرق الأوسط سابقاً على التهديدات التي تواجهها، سواء من الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة، أم من الشبكات الإرهابية بعد أحداث 2001/9/11. وطوال الأربعين عاماً الماضية، كان التصدي للنفوذ الإيراني المبدأ الأكثر ديمومة في السياسة الأمريكية. ولكن كيف ستبدو الاستراتيجية الأمريكية إذا لم تعد مواجهة تهديد مثل التهديد الإيراني أولوية؟ وماذا لو تمّ وضع سياسات تقدم رؤى طويلة المدى لحقيقة ما تمثله الولايات المتحدة وليس فقط لما تقف ضده؟

يعالج هذا التقرير الذي أعده خبراء من مؤسسة راند RAND هذه الأسئلة من خلال تحليل المصالح والعلاقات الأمريكية طويلة الأمد مع الشركاء المركزيين، ثم يبحث في إطار عمل بديل يكون فيه التحدي الإيراني مجرد عامل من بين عوامل عدة، يجب على الولايات المتحدة أن تأخذها بعين الاعتبار. ويعيد البحث تصور الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، بحيث ترتبط بفهم أوسع للاستقرار يعطي أولوية لتحجيم الصراعات وترشيد الحكم ودعم النمو والتنمية.

أولاً: الشركاء الإقليميون:

تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى مقارنة جديدة لشراكاتها في الشرق الأوسط. فقد سعت واشنطن وما تزال إلى بناء شراكات مع دول المنطقة قائمة على منطق ثنائي، يقسم هذه الدول



إلى كتلتين تواجه إحداهما الأخرى، علماً أن الكتل فيما بينها تفتقر إلى التماسك والتجانس، مما أسهم في حالة عدم الاستقرار الإقليمي. وقد كانت مقارباتها بدايةً مبنية على مواجهة التهديد الذي يشكله الاتحاد السوفييتي، فيما تقوم الآن على مواجهة التهديد الذي تمثله إيران. وقد أسهمت هذه المقاربات في جعل الولايات المتحدة تفتقد

الرؤية الواضحة حول ما إذا كانت هذه الشراكات تخدم مصالح واشنطن الأوسع التي تتجاوز المواجهة مع أي قوة إقليمية. كما أنها تنطوي أيضاً على مخاطر كبيرة من مثل الوقوع في الأفخاخ السياسية والاستغلال، وتشويه سمعة الولايات المتحدة والخسارة المحتملة للشركاء الإقليميين في الاضطرابات الداخلية؛ وهي كلها أمور لم يتم احتسابها جيداً في موضوع الشراكات الأمريكية. والجدير ذكره أن جزءاً كبيراً من المساعدات الأمريكية لدول المنطقة مبني على التفكير المتوارث بين الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بأن هناك حاجة لتوفير حوافز مالية لتعزيز أمن "إسرائيل" في



مواجهة تهديدات الدول العربية. في حين أن هناك اهتماماً ضئيلاً جداً بالاستثمارات غير الأمنية، مثل ترشيد الحكم في دول المنطقة مما يسهم بتعزيز الاستقرار الإقليمي.

كما أدت المقاربات القديمة إلى ترسيخ شعور لدى دول المنطقة التي أبرمت اتفاقات "سلام" مع "إسرائيل" بأنها تستحق دائماً مكافأة واشنطن لها على ما قامت به، من خلال تبني سياسات أو اتخاذ إجراءات تصب في مصلحتها.

لقد تسببت المنح الأمريكية المتمحورة حول السلام والأمن وذات التوجه العسكري في تقزيم كل أشكال الاستثمارات الأخرى. فعلى سبيل المثال، فإن قيمة ما تقدمه الولايات المتحدة من مساعدات للجيش المصري سنوياً توازي تقريباً إجمالي الدعم الاقتصادي للمنطقة بأكملها. وبالإضافة إلى ذلك، تستحوذ ثلاث دول فقط ("إسرائيل" ومصر والأردن، "الدول الثلاث الكبرى Big 3") على الحصة الأكبر من إجمالي المنح الأمريكية. ففي سنة 2019، ذهب 81% من إجمالي التمويل العسكري الأجنبي الذي يزيد قليلاً عن 6 مليارات دولار، والذي يتم توزيعه عالمياً، إلى "إسرائيل" ومصر والأردن. وهذا الخلل يحد من عمق التعاون الذي يمكن للولايات المتحدة أن تحققه مع دول الشرق الأوسط الأخرى.

المساعدات الأمريكية حسب الهدف: المتوسط السنوي لمدة خمس سنوات

السنوات المالية 2015-2019 (بالمليون دولار)

المساعدات الإنسانية	النمو الاقتصادي	الاستثمار في الشعب	الحكم بعدل وديموقراطية	السلام والأمن	البلد
0	0	0	0	2.14	الجزائر
0	0	0	0	4.36	البحرين
0	58.04	55.36	12.7	1,292.14	مصر
10.8	63.5	6.6	50.34	339.02	العراق
0	0	0	0	3,220	"إسرائيل"
0	519.88	213.52	62.02	534.78	الأردن
0	0	0	0	0	الكويت
0	27.56	58.22	17.26	112.06	لبنان
0	5.96	0	14.4	25.32	ليبيا
0	4.46	5.88	8.26	18.58	المغرب

0	0	0	0	4.679	عُمان
0	0	0	0	0	قطر
0	0	0	0	0.007	السعودية
0	39.66	0	30.54	82.82	تونس
0	0	0	0	3.3	تركيا
0	0	0	0	0	الإمارات
243.62	3.12	17.62	9.88	16.46	اليمن
254.42	722.18	357.2	205.4	5,655.666	المجموع

Sources: U.S. Agency for International Development, "Foreign Aid Explorer," webpage, undated; and Andrew Miller, Seth Binder, and Louisa Keeler, *President Trump's FY21 Budget: Examining U.S. Assistance to the Middle East and North Africa in the Shadow of COVID-19* (Washington, D.C.: Project on Middle East Democracy, June 2020).

أما في الخليج، فقد أدت المقاربات الحالية لمفهوم الشراكة إلى نقل كمية كبيرة من الأسلحة للمنطقة، لكنها لم تجعلها أكثر أمناً، خصوصاً إذا ما نظرنا إلى الحروب المندلعة فيها بالوكالة، وما تنطوي عليه من تهديد للاستقرار الداخلي، مما جعل الوضع في المنطقة برمتها أكثر خطورة.

خلافاً للمقاربة التقليدية، توصي الدراسة بأن تقوم الولايات المتحدة بإعادة ضبط علاقاتها مع دول الشرق الأوسط على أساس مصلحتها في تعزيز الاستقرار الإقليمي، مع التركيز على تحسين الحوكمة، والتعاون في مكافحة "الإرهاب"، ومنع انتشار الأسلحة النووية. قد تظل بعض المؤشرات الإقليمية، مثل قبول الدول العربية لـ"إسرائيل" مهمة، لكن ينبغي أيضاً أن يتم الدفع بقضايا أخرى على سلم الأولويات، مثل دعم تبني دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للسياسات المحلية التي تقلل من مخاطر الاضطرابات الداخلية، وتحد بشكل فعال من انتشار "الإرهاب" وتجنب المواجهات غير الضرورية مع إيران.

كما يمكن لواشنطن أيضاً أن تعيد النظر في موضوع الشراكة المبنية على مبيعات الأسلحة لدول الخليج. فعلى الرغم من أن هذه المبيعات تشكل مؤشراً على التزام الولايات المتحدة بحماية أمن دول الخليج، وتعطي دفعا للصناعات الدفاعية الأمريكية، إلا أنها من ناحية أخرى تمنح هذه



الدول قدرات عسكرية يمكن أن تستخدمها بشكل يقوض المصلحة الأمريكية في الاستقرار الإقليمي. وتزداد حدة المخاطر عندما تترافق عمليات بيع الأسلحة مع نقل التكنولوجيا لهذه



الدول، وهو ما تسعى إليه المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وذلك لأنه مع حدوث أي تغييرات في السياسة الخارجية لهؤلاء الحلفاء، قد تقع الولايات المتحدة تحت خطر تسرب هذه التكنولوجيا لمنافسيها بحيث يقومون بتطويرها سريعاً واستخدامها ضدها.

إن تطبيق مقاربة جديدة في الشراكة مع دول الشرق الأوسط سوف يتطلب من الولايات المتحدة أن تقدر مكانتها الدولية ومصالحها في الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، أكثر من تركيزها على المصالح الآنية التي تعود بها مبيعات الأسلحة كتأكيد شراكتها مع دول الخليج وتعزيز الصناعات الدفاعية الأمريكية.

ثانياً: إدارة الخصوم:

تواجه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مجموعة مختلفة من الخصوم، دولاً كانوا أو مجموعات. ولا يمكن لأي استراتيجية أن تتجاهل التحديات التي يمكن أن تعطل الانخراط



الأمريكي على المدى الطويل في تلك المنطقة. وقد وجدت الدراسة أن إدارة العلاقات العدائية بدلاً من محاولة حلها جذرياً، هو أفضل نهج لمنع المزيد من التصعيد والصراع وعدم الاستقرار. إذ يمكن أن تستنزف النزاعات الإقليمية الولايات المتحدة تماماً وتجرحها نحو المخاطرة بتدخلات عسكرية مكلفة على

حساب أجندة أكثر إيجابية تركز على النمو والاستفادة من الفرص المتاحة. وبالتالي، فإن إدارة وتقييد الخصوم دولاً كانوا أو جماعات، ومعالجة الدوافع الأساسية للصراع لمنعهم من البروز أو التوسع، هي مكونات حاسمة لاستراتيجية إقليمية فعالة للولايات المتحدة الأمريكية. وتأخذ الدراسة في هذا الإطار الجهات الرئيسية الفاعلة في المنطقة: إيران والجماعات الشيعية المسلحة التي ترعاها، وسورية والجماعات السنية المتطرفة (أي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والقاعدة)، مع التركيز على خصوم الولايات المتحدة في مناطق الصراع التي تنخرط فيها الولايات المتحدة بشكل مباشر، أي سورية والعراق.

1. التعامل مع إيران:

لا يمكن لاستراتيجية إقليمية جادة أن تتجاهل قوة مهمة كإيران. حيث تبقى طموحات إيران النووية، وأنشطتها الإقليمية، وخصوصاً علاقاتها مع الميليشيات غير الحكومية، وتوسيع قدراتها الصاروخية، المخاوف الأكبر للمصلحة الأمريكية في تحقيق الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط. ويكمن التحدي في أن تبقى الولايات المتحدة واقعية بشأن المخاطر التي تشكلها إيران، دون الوقوع في المبالغة برد الفعل وتبني سياسات تؤدي إلى نتائج عكسية، وهذا ما يتطلب تقييماً دقيقاً للتهديد الإيراني، وتقييماً للسياسات الحالية لمواجهة التهديد، وأخيراً النظر في إطار بديل لإدارة التحدي الإيراني على المدى الطويل.



أ. وضع التهديد الإيراني في حجمه الصحيح:

يواجه نفوذ إيران وقوتها قيوداً جديدة، مما يعني أن تبني السياسات التي تستغل رد الفعل الطبيعي الإقليمي والمحلي على التوسع الإيراني، قد تكون أكثر حكمة من المواجهة المباشرة. ومن ناحية أخرى، يتحتم على الاستراتيجية الأمريكية قبول الوجود الإيراني في الشرق الأوسط، حيث أن فكرة إخراج إيران من المنطقة غير واقعية بالنظر إلى حجم إيران ودورها التاريخي في الشؤون الإقليمية. وباختصار، يجب أن يكون هدف الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران هو احتواء وتقليل قوتها ونفوذها بمرور الوقت. وهذا يتطلب فهم طبيعة التهديد الإيراني وحدوده. فعلى المستوى العسكري، القوة التقليدية الإيرانية ضعيفة بشكل خاص، حيث يحد تعدد الهيكليات العسكرية وتكرارها من الفعالية العسكرية لإيران، ومن قدراتها على إظهار القوة والاستمرار في القتال خارج حدودها. وقد حالت سنوات من العقوبات الدولية دون تحديث إيران لمعداتها العسكرية مما أجبرها على الاعتماد على أنظمة روسية وصينية منخفضة الجودة وعلى صناعاتها الدفاعية المحلية. ومن ناحية أخرى، فإن غالبية الطائرات الإيرانية المقاتلة قد عفا عليها الزمن، وهذا ما يفسر



محاولاتها لتحسين قدراتها القتالية من خلال الحصول على أنظمة الصواريخ الصينية، ومن خلال الإنتاج المحلي للطائرات المقاتلة والطائرات من دون طيار. ولكن كل هذا لا يمكنه أن يضاهي

الطائرات الغربية المتقدمة التي تحظى بها الترسانات المنافسة في المنطقة، مثل ترسانات المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، و"إسرائيل"؛ وبالتأكيد لا يضاهي القوة العسكرية الأمريكية المتمركزة في المنطقة. أضف إلى ذلك، أن دول الخليج العربي تتفوق على إيران بشكل كبير في مجال الإنفاق الدفاعي.

يكن التحدي العسكري الإيراني الأكثر خطورة في قدراتها العسكرية غير المتماثلة، والتي يسيطر عليها إلى حد كبير الحرس الثوري الإسلامي. إذ يشكل استثمار طهران في صواريخ متطورة لتعويض قوتها الجوية الضعيفة مصدر قلق خاص، نظراً لدقة هذه الصواريخ وقدرتها الفتاكة وإمكان وصولها إلى المنطقة بأكملها، بما في ذلك القواعد العسكرية الأمريكية و"إسرائيل". كما أن قيام إيران بتزويد الجماعات المسلحة التابعة لها، مثل حزب الله في لبنان بهذه الصواريخ، يضاعف من نفوذها الإقليمي، خصوصاً وأن هذه الصواريخ تم استخدامها بالفعل في الحروب الإقليمية ضد "إسرائيل". لكن مع ذلك، يظل نظام الدفاع الجوي الإيراني ضعيفاً أمام الطائرات المتطورة، في حين أن قدراتها العسكرية غير المتماثلة (بما في ذلك حرب الألغام)، يمكنها أن تشكل عنصر عرقلة لبعض الوقت لكن لا يمكنها أن تصمد لفترة طويلة. ومن ناحية أخرى تعد القدرات السيبرانية الهجومية الإيرانية مجالاً آخر مثيراً للقلق، على الرغم من كونها عرضة لهجمات مضادة فعالة من دول مختلفة مثل "إسرائيل". وبالإضافة إلى القيود العسكرية، فإن هناك معضلة أخرى أيضاً تحد من نفوذ إيران الإقليمي، وهي كونها الدولة الفارسية الوحيدة في المنطقة، حيث تواجه إيران حلقة احتواء من الدول العربية بالإضافة إلى "إسرائيل"، وكل تلك الدول تتوق إلى الحد من القوة الإيرانية. وحتى عندما تحركت إيران لإنقاذ حليفها العربي في سورية، لم تكن القوة الإيرانية والقوات البرية المتحالفة معها قادرة على إبقاء الأسد في السلطة دون تدخل حاسم من سلاح الجو الروسي في سنة 2015.

ولم تعزز المكاسب الاقتصادية المفاجئة للاتفاق النووي مع إيران سنة 2015 من قدرة إيران على تغيير التوازن العسكري بشكل كبير في مناطق الصراع مثل سورية أو اليمن، كما كان البعض يخشى. حيث أن المخاوف من أن تقوم إيران بتشكيل جسر بري إيراني لنقل المقاتلين والمعدات من إيران عبر العراق وسورية ولبنان لم تتحقق بشكل كامل بسبب العديد من العراقيل.

كما يواجه النفوذ الإيراني انتكاسات إقليمية ليس فقط بسبب صراعها مع الجماعات السنية المتطرفة، مثل داعش، ولكن حتى في دول عربية صديقة مثل العراق ولبنان، تحول القوى القومية



فيها دون تمدد النفوذ الإيراني إليها بسهولة ودون عوائق. وقد قلل دعم إيران لحملة النظام السوري الوحشية في سورية، وتراجع شعبية قيادات شيعية مثل حسن نصر الله في لبنان من جاذبية ما يسمى معسكر الممانعة بين الجماهير العربية، خصوصاً مع تحول الانتباه إلى الأزمات الداخلية. وإلى جانب كل ما سبق، تواجه إيران نقاط ضعف داخلية؛ فقد كان لإعادة فرض العقوبات الأمريكية بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي تأثير مدمر على الاقتصاد الإيراني، بما في ذلك انخفاض حاد في صادرات النفط الإيرانية. ولكن فعلياً، فإن قدرة إيران على جني الفوائد الاقتصادية للاتفاقية محدودة؛ حيث أسهم استمرار العقوبات المرتبطة بالإرهاب، والمخاوف من انتهاكات حقوق الإنسان، وسوء الإدارة الاقتصادية، والفساد المستشري في الحؤول دون إيجاد بيئة استثمارية مناسبة في إيران حتى في غياب تجديد العقوبات الأمريكية. وبدورها وضعت جائحة كورونا مزيداً من الضغط على الاقتصاد الإيراني. وباختصار، فإن أي استراتيجية أوسع للولايات المتحدة في الشرق الأوسط يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حدود القدرات العسكرية لإيران، ونفوذها الإقليمي، والضغوط التي تفرضها الأوضاع الداخلية في البلاد. وهذا ما يتطلب إجراء تقييم نقدي للنهج الحالي والنظر في السياسات البديلة.

ب. تقييم مقارنة الضغط الأقصى في التعامل مع إيران:

اعتمدت الإدارة الأمريكية مقارنة الضغط على إيران منذ أن أطاحت الثورة الإسلامية سنة 1979 بشاه إيران الموالي للولايات المتحدة. وقد اعتمدت السياسات الأمريكية تجاه إيران على مجموعة متنوعة من الأدوات لردع الأعمال الإيرانية والرد عليها، وتقويض قدرات إيران، مثل العقوبات والدعم العسكري لخصومها، وتخريب المنشآت النووية الإيرانية. ولكن منذ أكثر من أربعين عاماً ما زالت العقوبات الأداة السياسية الأمريكية المفضلة لمحاصرة إيران، حيث استخدمتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة كعنصر أساسي في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران.



وقد شكلت الاتفاقية النووية مع إيران سنة 2015، أول عملية تخفيف كبيرة للعقوبات الأمريكية على إيران، حيث فرضت قيوداً جديدة على برنامج إيران النووي وزيادة قدرة وكالة الطاقة الذرية على

الوصول إلى مواقعها النووية مقابل تخفيف العقوبات. غير أن هذه الاتفاقية رفعت فقط العقوبات المتعلقة بالمجال النووي، وأبقت العقوبات الأخرى المتعلقة بالإرهاب وحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من الإجماع الدولي العام على دعم الاتفاقية واستمرار روسيا والصين والقوى الأوروبية المشاركة فيها بتأييدها، إلا أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump، قام بسحب الولايات المتحدة من الاتفاقية من جانب واحد سنة 2018 مخالفاً بذلك رأي أبرز مستشاريه، واتباع سياسة الضغط الأقصى ضدّ إيران. وقد كانت حملة الضغط الجديدة على إيران غير واضحة الأهداف، وأثارت تكهنات فيما إذا كان الهدف من ورائها التوصل إلى اتفاق نووي أفضل من خلال مفاوضات جديدة، أو دفع إيران لانتهاج سلوك "طبيعي أكثر"، أو أنها كما تكهن البعض قائمة على مجموعة مطالب فضفاضة مثل الإشارة إلى أن الهدف النهائي للضغط هو الدفع باتجاه انهيار النظام الإيراني نفسه. وبالطبع، مرة أخرى، كان مفتاح الحملة الأمريكية الجديدة هو العقوبات. فلم تكن الولايات المتحدة بإعادة جميع العقوبات التي تمّ رفعها خلال الاتفاق النووي، بل أضافت سلسلة جديدة من العقوبات، بما في ذلك تصنيف الحرس الثوري ككيان داعم للإرهاب، وقد كانت السمة الرئيسية للحملة الجديدة الاعتماد على القوة الاقتصادية الهائلة للولايات المتحدة لمعاقبة أي طرف عالمي، صديقاً كان أم عدواً، يسعى للاستثمار في إيران أو التجارة معها.

ولكن السياسة الأمريكية لم تؤت ثمارها المطلوبة، وبالمقابل وجد الإيرانيون حلاً بديلاً من خلال توطيد العلاقات مع الصين والأسواق الأخرى.



وإذا كان الهدف الأمريكي استخدام أقصى قدر من الضغط لفرض صفقة أفضل، فإننا لم نر حتى الآن صفقة جديدة أو حتى عملية تفاوض قابلة للاستمرار. فقد تجنبت القيادة الإيرانية أي تواصل مباشر مع إدارة ترامب على الرغم من محاولات الإدارة المذكورة تحريك المحادثات. وفي الواقع، بدلاً من التفاوض على صفقة أفضل، قامت إيران بزيادة إنتاجها النووي. وباختصار، أتى الضغط الأقصى بنتائج عكسية فيما يتعلق بمنع التقدم الإيراني نحو امتلاك سلاح نووي. وإذا كان الهدف من الضغط هو منع أو إضعاف قدرة إيران على دعم الميليشيات غير الحكومية الموالية لها في جميع أنحاء المنطقة، فالظاهر أن الخطة الأمريكية لم تنجح في هذا المجال أيضاً. إذ خُصص تقرير صادر عن خدمة أبحاث الكونجرس Congressional Research Service إلى أن العقوبات الأمريكية، بما في ذلك التي أعيد فرضها سنة 2018، كان لها تأثير ضئيل على أنشطة إيران الإقليمية، حيث استمرت هذه الأخيرة بسياساتها بغض النظر عن العقوبات.



لم تفشل مقارنة "الضغط الأقصى" في كبح جماح طموح إيران النووي وتقليل خطر أنشطتها الإقليمية فحسب، بل إنه أدى أيضاً إلى عزل الولايات المتحدة بدل عزل إيران. حيث لم تؤيد أي قوى عالمية كبرى، لا سيما التي شاركت في بلورة الاتفاق النووي مع إيران، سياسات "الضغط الأقصى" الأمريكية، وكان من أكبر تجليات هذا الاعتراض الدولي على السياسات الأمريكية، الرفض الدولي القاطع لسعي إدارة ترامب لإعادة فرض عقوبات أممية على إيران، وذلك في إطار محاولة منع رفع حظر الأسلحة التقليدية عن إيران في خريف 2020. حيث رأى الأوروبيون وغيرهم

أن الولايات المتحدة تحاول عرقلة الاتفاقية النووية وتتعدى على شرعية مجلس الأمن التابع للأمم



المتحدة UN Security Council.

وخلصت غالبية الدول إلى أنه ليس من حق الولايات المتحدة المطالبة باستعادة العقوبات بعد انسحابها من الاتفاقية النووية في سنة 2018.

ج. إعادة التفكير في التحدي الإيراني:

على الرغم من أن التحدي الإيراني لا يقتصر على قدرات إيران النووية وحسب، إلا أنه إذا لم يتم احتواء هذا الجانب، فإن أنشطة إيران الأخرى في المنطقة تصبح أكثر خطورة. وإذا نجحت إيران في أن تصبح دولة مسلحة نووياً، فإن هذا سيحفز القوى الإقليمية الأخرى، مثل السعودية وتركيا ومصر، أن تسير على خطاها. وحينها، لن تقتصر تداعيات هذا الأمر على تقويض الاستقرار الإقليمي فحسب، بل ستهدد أيضاً مصالح الولايات المتحدة في الحفاظ على معايير حظر الانتشار النووي عالمياً. وبالتالي، فإن أي استراتيجية للتعاطي مع الشأن الإيراني تحتاج قبل كل شيء إلى معالجة التهديد النووي، ليس على حساب المخاوف الإقليمية الأخرى ولكن كشرط مسبق لمعالجتها.

وفي الواقع، قد تكون الطريقة الوحيدة لاحتواء طموحات إيران النووية هي الدفع باتجاه التوصل إلى اتفاقية نووية تعطي طهران حوافز اقتصادية إيجابية. ومع الانتكاسة التي أصابت خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) Joint Comprehensive Plan of Action بعد انسحاب



الولايات المتحدة بشكل أحادي منها، فإن الأولوية القصوى للمضي قدماً هي إيجاد طريقة لاستعادة الخطة والبناء عليها، أو التفاوض على اتفاقية جديدة ذات



قيود صارمة على أنشطة إيران النووية، ولكن تكون مدتها أطول وتقدم المزيد من الضمانات لإيران بأنها ستجني فوائد اقتصادية حقيقية.

وبالتالي، فإن أنجح مسار للمضي قدماً هو عودة الولايات المتحدة وإيران الحثيثة للالتزام بالشروط الأصلية للاتفاقية النووية، مما يكسب جميع الأطراف الوقت للبناء على صيغة "المزيد مقابل المزيد"، أي المزيد من التأكيدات بتقديم الإغاثة الاقتصادية لإيران، والمزيد من التأكيد بأن شروط الاتفاقية سيتم توسيعها، وأنها سوف تفتح المجال لمعالجة الهواجس الإقليمية، ولكن هذا المرة في ظلّ احتواء التهديد الإيراني.

وتحتاج الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران أيضاً إلى رؤية ذات مدى أوسع تتجاوز الملف النووي. إن الطريقة المثلى لتحجيم نفوذ إيران الإقليمي هي الاستفادة من نقاط ضعف طهران، خصوصاً فيما يتعلق بتراجع جاذبية القوة الناعمة ومناهضة الكثير من القوى القومية للنفوذ الإيراني. إن دعم الولايات المتحدة للإصلاحات الاقتصادية وترشيد الحكم في جميع أنحاء المنطقة، يمكن أن يكونا عنصرين حاسمين في قابلية المنطقة للتأثر بالنفوذ الإيراني.

أخيراً، فإنه بناء على إعادة تشكيل خطة أوسع للمنطقة، يجب على السياسة الأمريكية أن تأخذ الشعب الإيراني في الحسبان. إذ من الممكن إشراك القيادات الإيرانية عبر القنوات الدبلوماسية، ودعم تطلعات الشعب الإيراني إلى مستقبل أفضل. وهذا لا يعني دعم تغيير النظام لأن الطبيعة المستقبلية للنظام في إيران شأن يقرره الشعب الإيراني نفسه. لكن يمكننا دعم السياسات التي تساعد الإيرانيين من خلال تجنب تبني السياسات التي تضر بهم.

إن إحياء الريادة الأمريكية فيما يتعلق بمعايير حقوق الإنسان العالمية من شأنه أن يساهم في تعزيز مصداقية الولايات المتحدة في الضغط على الحكومة الإيرانية، بمساعدة أطراف آخرين في المجتمع الدولي من خلال تسليط الضوء على أعمالها القمعية تجاه شعبها.

د. معالجة تهديد الميليشيات الشيعية:

تشكل الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران تهديداً عسكرياً وسياسياً من الدرجة الثانية. فهي جزء مهم من استراتيجية طهران لإظهار القوة والنفوذ، إذ قامت بإنشاء و/أو دعم جهات مسلحة غير نظامية غالباً ما يشار إليها باسم شبكة التهديد الإيرانية. إن أنجح وسيلة لاحتواء زعزعة الاستقرار التي تسببها الميليشيات الشيعية هو أن تقوم الولايات المتحدة بتعزيز قوات الأمن الشرعية في المناطق التي تنشط فيها تلك الميليشيات، بما في ذلك الأمن العراقي والجيش اللبناني؛ وذلك من خلال التعاون الأمني المستمر الذي يمكن هذه القوات من القيام بعمليات مستقلة. ومن أجل تسريع تفكيك هذه الميليشيات، يجب أن تشمل أي خطة لإعادة إحياء العملية الدبلوماسية الأمريكية مع إيران السعي بشكل مباشر لوقف تمويل وتسليح وتدريب هذه الميليشيات، وذلك من أجل الحؤول دون إسهامهم بالمزيد من زعزعة الاستقرار الإقليمي.



ومن ناحية أخرى، يجب أن يأخذ في الحسبان الخصائص السياسية والعسكرية لهذه الجماعات، والسعي على المدى الطويل إلى تقوية عملية ترشيد الحكم، وتشجيع قيام الأحزاب المنافسة وإتاحة الفرص الاقتصادية في البلدان ذات الصلة، وذلك من أجل التقليل من جاذبية تجنيد العناصر في الميليشيات الشيعية.

ويشير أحد التحليلات إلى أن شبكة التهديد الإيرانية، وبالأخص تلك الناشطة في سورية، تشكل عبئاً مادياً مكلفاً على طهران، مما يمكن أن يجعلها ثغرة لإيجاد فرصة لقلب التوازنات وعكس مسار الاندفاع نحو مزيد من التأزم في المنطقة. وبما أن الاستراتيجية التي تنتهجها إيران بشكل عام هي استراتيجية سياسية تنافسية، فإنه يجب الرد عليها من خلال دعم خيار سياسي يفضله سكان البلد المقيمون فيه. وهذا يعني عملياً بالنسبة للبنان، على سبيل المثال، دعم الإصلاحات في نظام التمثيل الطائفي في لبنان، ودعم تطوير الأحزاب السياسية التنافسية غير الطائفية، وتشجيع منظمات المجتمع المدني التي تشكل جزءاً مهماً من النسيج الاجتماعي. كما يمكن لإجراءات مكافحة الفساد المرتبطة بالمساعدات الخارجية أن تعزز الثقة بالمؤسسات العامة.

2. سورية: التخفيف من الأضرار:



منذ سنة 2015، وبفضل الدعم الروسي والإيراني أخذ النظام السوري يعيد تعزيز سيطرته تدريجياً على جزء كبير من الأراضي السورية. وعلى الرغم من أن سورية لم تكن أولوية لأي

من الإدارتين الأمريكيتين السابقتين، إلا أن الصراع المستمر فيها أثر على المصالح الأمريكية وسمح بتسيخ النفوذ الإيراني والسوري بشكل أكبر. لقد دعمت إدارتا أوباما وترامب قرار مجلس الأمن رقم 2254 الذي يسعى إلى إنهاء الصراع من خلال التوصل إلى دستور جديد



وانتخابات من المفترض أن تمهد الطريق لخروج الأسد من السلطة. لكن استخدام روسيا والصين حق النقض (الفيتو Veto) في مجلس الأمن، ثم التوصل إلى اتفاق أستانة Astana

فيما بعد، حالاً دون إحراز أي تقدم، وترسخت قدم روسيا وحققت المزيد من المكاسب من خلال تدخلها الناجح لدعم النظام السوري. وعلى النقيض من ذلك، فشلت الولايات المتحدة في زحزة الأسد، وبدلاً من ذلك راهنت على تحقيق أهداف مبالغ فيها دون إيجاد استثمارات متكافئة لتحقيقها. ففي أوائل سنة 2018، وسّعت الإدارة الأمريكية أهدافها لتطالب بمغادرة جميع القوات الإيرانية والمليشيات المدعومة من إيران سورية، دون أن تدعم هذه الأهداف بأي وسيلة فعالة لتحقيقها. وقد أشارت إدارة ترامب إلى تراجع اهتمامها بالملف السوري من خلال الإعلان مراراً عن نيتها سحب جميع القوات الأمريكية من سورية. وقد هدد هذا الانسحاب المفاجئ بخسارة المكاسب التي تحققت من العمليات العسكرية الناجحة لطرد داعش، وتقويض جهود قوات سورية الديمقراطية لمنع عودة تنظيم الدولة الإسلامية إلى شرق سورية. وقد عزز التدخل الروسي حظوظ الأسد المتعثرة، فيما ما تزال القوات الإيرانية مترسخة في سورية مقابل انسحاب القوات الأمريكية؛ كما ما يزال النفوذ الإيراني والروسي في سورية وداخل الجيش السوري قوياً؛ كما يستمر الدعم الإيراني لسورية وللمليشيات الحليفة المقاتلة فيها قائماً. وقد ترافق ذلك كله مع فشل الدبلوماسية في إيجاد حلّ للحرب الأهلية واستعادة نظام الأسد السيطرة على الأراضي السورية بشكل مطرد.

الاحتواء وتخفيف حدة الصراع:



هناك القليل من الخيارات الجيدة التي قد تسهم في تغيير الديناميكية القائمة التي أدت إلى المأساة في سورية. فبغيب الإجماع في مراكز القرار الأمريكي على ضرورة أن تزيد الولايات المتحدة من مستوى تدخلها لإيجاد حلّ في سورية، فإن

هناك العديد من الخطوات التي يمكن للإدارة الأمريكية أن تتخذها لاحتواء الوضع وتخفيف التهديدات التي تفرضها الأزمة السورية.

أولاً: للتخفيف من المعاناة الإنسانية الناجمة عن الحرب، يمكن للولايات المتحدة أن تبقي على المساعدات الإنسانية وتزيدها حسب الحاجة بالاستعانة بتركيا، وذلك للتقليل من احتمالية خروج أعداد كبيرة من اللاجئين من إدلب، آخر معقل للمعارضة، حيث يقدر عدد النازحين بمليون شخص. ويمكن تصعيد الضغط الدبلوماسي لعكس تصويت روسيا والصين على قصر الممر الإنساني الأممي على نقطة العبور السورية التركية.

ثانياً: يمكن الحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي الداعم لقوات سورية الديمقراطية في شمال شرق سورية لتوفير الاستقرار على المدى الطويل، وتعزيز حظوظها في المناطق الشمالية والشرقية التي تتمتع فيها بتأييد الأغلبية، والتي أعلنت فيها قيام الإدارة الذاتية، وذلك على أمل الحصول على حكم ذاتي محدود مستقل عن دمشق.

ثالثاً: يمكن لوزارة الخارجية الأمريكية أن تكثف جهودها لإقناع جميع البلدان بقبول إعادة معتقلي داعش إلى أوطانهم لإحباط السيناريو الكارثي المتمثل في هروب جماعي من السجن، مما يسمح لتنظيم الدولة بإعادة تشكيل نفسه.



بشار الأسد

أخيراً، يمكن للولايات المتحدة الإبقاء على العقوبات المترتبة على قانون قيصر، والتي باشرت تنفيذها في سنة 2020، والتي تشدد الضغط على نظام الأسد والكيانات الداعمة له. ولو ترافق ذلك مع ضغط روسي، فقد يؤدي في النهاية إلى الدفع باتجاه انتخابات جديدة ووضع استراتيجية لخروج الأسد من السلطة، وإن كان ذلك مستبعداً على المدى المنظور. كما يمكن أن يقترن بقاء الأسد في السلطة بمساومته على تنازلات من شأنها معالجة محنة ملايين اللاجئين السوريين مقابل الوعد بتخفيف العقوبات في نهاية المطاف.

أهم ورقة متبقية يمكن للولايات المتحدة أن تستخدمها لتحقيق نتائج في الملف السوري، هي الوعود بالمساعدة بإعادة الإعمار، إلى جانب الوعود بتخفيف مشروط وانتقائي للعقوبات مقابل تنازلات من قبل النظام، بما في ذلك وقف إطلاق النار في إدلب، ووقف الغارات الجوية، والتدفق الحر للمساعدات الإنسانية والعودة غير المشروطة للاجئين والقيام بترتيبات محلية لتشكيل حكومة مؤقتة، وتوسيع التمثيل في لجنة صياغة الدستور الجديد. ولا ينصح بإجراء مفاوضات مباشرة مع نظام الأسد، ولكن يمكن الاستفادة من التجارب في مفاوضات جنيف واتفاقية أستانة لمباشرة مثل هذه الخطوات المؤقتة.

3. مواجهة التطرف السني:

شكّل تنظيم الدولة الإسلامية أكبر تهديد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ سنة 2014. وعلى الرغم من أن التحالف متعدد الجنسيات بقيادة واشنطن قد بذل جهده ما بين سنتي 2014 و2020 في القضاء على التنظيم من خلال عملية العزم المتأصل Operation Inherent Resolve (OIR) لاستئصال داعش، وذلك بدعم كبير من قوات الأمن العراقية ومجموعات متنوعة من قوات المعارضة السورية، إلا أن تقارير استخباراتية أمريكية أكدت في سنة 2018 أن تنظيم الدولة ما زال يقود آلاف المقاتلين في العراق وسورية، وما زال قادراً على تهديد مصالح الولايات المتحدة المحلية والإقليمية.

فخلالها التنظيم النائمة ما زالت موجودة على الرغم من الضربات القوية التي تعرضت لها، ووجود 1.4 مليون لاجئ سني عراقي يشكل بيئة خصبة لتجنيد عناصر جديدة في التنظيم، إذا ما لم يستطع هؤلاء النازحون أن يعيشوا حياة طبيعية. وإذا كان الإنجاز الأهم للإدارتين الأمريكيتين المتعاقبتين منذ سنة 2014 هو تدمير الوجود المادي لتنظيم الدولة من خلال العمليات العسكرية واسعة النطاق في سورية والعراق، فإن هذا لا يشكل بالضرورة هزيمة دائمة للتنظيم. وقد أدرك القادة العسكريون الأمريكيون أن الأدوات العسكرية وحدها لا يمكن أن تحقق النصر



الاستراتيجي، خصوصاً وأن الإرهاب ليس ظاهرة عسكرية في جوهره، وليس من المرجح أن تجبو جذوته. إن الفشل الفكري الكبير لسياسة مكافحة الإرهاب الأمريكية يمكن أن يعزى إلى عدم وجود تدابير مناسبة وفعالة لمعالجة الدوافع التي تؤدي إلى نشوء الجماعات الإرهابية واستمرارها. وحتى لا تضيع الفرصة لتعزيز المكاسب التي حققتها الحملة العسكرية واسعة النطاق ضد التنظيم، وما تبعها من مؤشرات على حالة رفض الشعوب في الشرق الأوسط للتنظيم وأتباعه، فإن على الولايات المتحدة أن تعزز المكاسب العسكرية من خلال: الدفع باتجاه إيجاد حلول دبلوماسية في المناطق التي تشهد حروباً أهلية مثل اليمن وليبيا، حيث أن هذه الحروب توفر بيئة خصبة لولادة الإرهاب، خصوصاً مع التعقيدات التي سببها التعقيدات سببها تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في هذه الصراعات. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل تعزيز الاستقرار على المدى



الطويل في العراق نقطة محورية في مواجهة تنظيم الدولة. ومن ناحية أخرى، يجب الاستمرار في التعاون غير العسكري بين الأطراف المعنية لتوفير الاستشارات والدعم والتوجيه لمساعدة القوى الأمنية العراقية في معالجة نقاط ضعفها في المجالات اللوجستية

والاستخباراتية، ومحاولة رفع كفاءة الشرطة العراقية وبناء مؤسسات الدفاع المدني. كما يمكن لتحفيز محاربة الفساد ودعم الإصلاحات البنوية الأساسية أن يسهم أيضاً في تعزيز الإنجازات العسكرية ضدّ التنظيم.

وبشكل عام، فإنه يمكن للتحالف العالمي لاستئصال داعش أن يعزز ما تمّ تحقيقه في مواجهة التنظيم من خلال مقارنة فعالة لمواجهة التطرف العنيف والتقليل من مخاطر الإرهاب في المنطقة مبنية على النقاط التالية:

- تمويل مكافحة التهديدات، ولذلك لمنع وصول التمويل والدعم المادي لتنظيم الدولة.
- تقديم المساعدة لتحقيق الاستقرار للبرامج التي تديرها الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، واستعادة الخدمات الأساسية للمناطق المحررة في العراق.
- التوصل إلى تدابير تسهم في إعاقة تحركات وعبور مقاتلي داعش عبر الحدود.
- برامج لمواجهة الدعاية تنظيم الدولة التي تروج للتنظيم وتجعله مقبولاً بين الناس في تلك المناطق.

ثالثاً: المنافسون العالميون:



إذا كانت الولايات المتحدة تريد تغيير سياستها في الشرق الأوسط، فإن عليها أن تأخذ بعين الاعتبار سياسات الصين وروسيا في المنطقة، وقد صنفتهما وثائق الاستراتيجية الأمريكية مؤخراً على أنهما طليعة منافسي الولايات المتحدة.

تميل المصالح الروسية في الشرق الأوسط نحو الأمن ومبيعات الأسلحة. وتستغل روسيا تدخلها في المنطقة، بما في ذلك التدخل العسكري، لإعادة بناء مكانتها كقوة عظمى، وللحصول على مزايا اقتصادية من خلال التجارة والاستثمار وأسواق النفط المستقرة والحفاظ على الأوضاع الراهنة في المنطقة. أما الصين، فتعطي الأولوية للتبادل الاقتصادي والاستثمار. وستواجه الولايات المتحدة مخاطر ازدياد النفوذ الصيني والروسي في الشرق الأوسط إذا ما قامت بإعادة توجيه سياساتها في المنطقة بشكل يدفع الدول فيها إلى الالتفاف على العلاقات التاريخية معها وتوسيع علاقاتها الأمنية والاقتصادية مع منافسي أمريكا.



1. الصين وروسيا في سياسة الولايات المتحدة بعد إعادة تشكيلها:

على الرغم من كون روسيا والصين قد غزيا الشرق الأوسط بصور مختلفة، ما تزال الولايات المتحدة هي الطرف المهيمن على القوة في الشرق الأوسط. فهي الضامن الأمني لـ"إسرائيل" ودول الخليج، ولديها مستويات عالية من التجارة مع دول المنطقة، كما أنها حليف مع تركيا في معاهدة



الناطو North Atlantic Treaty Organization (NATO)، وقد صنفت سبع دول من المنطقة خارج الناطو من حلفائها، هذا بالإضافة إلى العديد من الروابط الإقليمية الأخرى.

تتمتع كل من روسيا والصين بقدره على جمع الأطراف وتزداد قدرتهما على التأثير في مجريات الأمور في المنطقة. ففي حالة روسيا، أثبت اتفاق الأستانة فائدته لكل من روسيا وإيران وتركيا في التأثير على مجريات الأحداث في سورية. أما بالنسبة للصين، فقد أسفرت الاجتماعات المنتظمة



لمنتدى التعاون الصيني العربي China-Arab States Cooperation Forum عن خطة عمل، حيث اختارت الصين أن تعطي الأولوية للمصالح الاقتصادية بدلاً من الخوض في التسويات السياسية أو القضايا الأمنية الأكثر خطورة. وفي كل الأحوال، تعمل كل من روسيا والصين على تآكل القوة الأمريكية الأوسع في المنطقة.

إن أي تغيير في سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يجب أن يلحظ فرص تحسين التعاون، وذلك من خلال التركيز على دعم الإصلاحات الأساسية التي توجد فرص عمل أفضل ونمو اقتصادي، وهي عناصر ذات أهمية للدول الثلاث على حدّ سواء. وينطبق هذا الأمر أيضاً على مكافحة "الإرهاب" وانتشار الأسلحة النووية، حيث أن للقوى الثلاث مصلحة في

مكافحتها. وبالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن تشكل الرغبة في رعاية تحقيق دول المنطقة أساليب أفضل في الحكم والمساءلة مصلحة مشتركة بين القوى الثلاث.

ففي إطار تقييم كيفية تنفيذ الإدارة الأمريكية لسياسات جديدة في الشرق الأوسط، من المهم أن ندرك أن للتأثير الروسي والصيني في المنطقة حدوداً. إذ تبقى الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها في الغرب السوق الأكثر جذباً والمصدر الأقوى للاستثمارات والمساعدات. بالإضافة إلى ذلك، فإنه بالنسبة للبلدان التي تدرك الحاجة إلى الإصلاحات وتحسين طريقة الحكم، فإن روسيا والصين تقدمان القليل في هذا المجال، خصوصاً أنه لكل منهما أهدافه الخاصة البعيدة عن هذا المجال.

أ. الفرص التي تقدمها المساعدات الاقتصادية:

تقدم المساعدات صورة عن مزايا الولايات المتحدة في المنطقة. فالولايات المتحدة عضو في لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) Development Assistance Committee التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-Operation and



(OECD) Development، وهي منظمة تشجع وترصد المساعدات. ففي سنة 2018، قدمت الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية أكثر من 13 مليار دولار كمساعدات تنمية حكومية لدول الشرق الأوسط، أسهمت الولايات المتحدة بـ 28%

منها. وقد شكلت إسهامات لجنة المساعدة الإنمائية ما يقارب 40% من مجموع مساعدات المانحين الرسمية للمنطقة في تلك السنة.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للولايات المتحدة منفردة أن يكون لها تأثير كبير في جهود الإصلاح. فمن خلال العمل في لجنة المساعدات الإنمائية مع الجهات التي تتوافق منهجية تفكيرها مع منهجية تفكير الإدارة الأمريكية ومع الشركاء الإقليميين، يمكن للولايات المتحدة أن تنسق



جهوداً قوية تتجاوز ما يمكن لروسيا أو الصين القيام به. ويمكن أن تؤدي ثماراً أكبر إذا كانت موسكو وبكين تميلان إلى التعاون بشأن تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي وتحسين أداء الحكومات ليصبح أكثر احترافاً وشمولاً.

غير أن أحد التحديات التي تواجه الولايات المتحدة أن هذه المساعدات غالباً ما تكون مشروطة، في حين أن الانخراط الاقتصادي الصيني والروسي في المنطقة غير مقيد أو يفرض بعض القيود فيما يتعلق بشكل الحكم وطريقة تعامله مع الشعب، ومقارنته للاستدامة البيئية. غير أن هناك ميزة تمنح الولايات المتحدة وحلفاءها قدم السبق في هذا المجال، تتمثل في أن ما يقدمونه يتميز بجودة أعلى مما قد تقدمه الصين أو روسيا، هذا بالإضافة إلى أنه بإمكانهم أن يقدموا المساعدات الفنية اللازمة لتحقيق الإصلاح.



ب. الأنشطة الاقتصادية والتجارة:

يقدم النشاط الاقتصادي امتيازاً آخر للولايات المتحدة وحلفائها يتمثل في التجارة. ويمكن للولايات المتحدة أن توسع هذه الفرصة من خلال تحقيق المزيد من التكامل التجاري عبر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية. لكن ذلك لا يعني أن الأنشطة الاقتصادية الروسية والصينية غير مرغوب فيها؛ إذ يمكن لكليهما توفير تجارة وأنشطة اقتصادية أخرى تشتد الحاجة إليها.

ج. تعامل الصين مع إيران:

إن أكبر تغيير محتمل في أنشطة منافسي الولايات المتحدة كقوة عظمى في الشرق الأوسط سوف يأتي مع تغيير سياستها تجاه إيران. فإذا نجحت إدارة جو بايدن Joe Biden بالعودة إلى الاتفاقية النووية مع إيران، وبالأخص فيما يتعلق بتخفيف العقوبات ذات الصلة بالملف النووي، فإن ذلك سوف يسمح بزيادة التجارة والاستثمار العالميين في البلد. وعلى الرغم من أن السماح بالانفتاح الإيراني قد يوفر مساحة أكبر بكثير للنفوذ الصيني في المنطقة، إلا أنه من غير المرجح أن تسمح الصين لهذا المستوى من التعاون مع طهران أن يتسبب بإحداث اضطراب كبير في علاقتها مع دول أخرى في المنطقة، خصوصاً وأن الدول العربية تعد من كبار موردي النفط



لبكين. وبالتالي، فإنه من المرجح أن تحافظ الصين على صداقتها مع جميع دول المنطقة. ومع ذلك، فمن المرجح أن يتعارض الاتفاق الصيني الإيراني مع مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

إن إيران مهمة للصين كطريق تجاري بري بديل للوصول إلى الشرق الأوسط وأوروبا، ومن الصعب على الولايات المتحدة أو روسيا الوقوف في وجهها في حال حدثت توترات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون هناك تدخل أكبر للصين في الموانئ الإيرانية، وهذا ما سيساعدها على إبراز قوة بكين في الشرق الأوسط، وخصوصاً فيما يتعلق بخطوط شحن النفط في المنطقة. أخيراً، يمكن للصين أن تجد لنفسها موطئ قدم أمني واستخباراتي بسهولة أكبر في إيران، بحيث تستخدم ذلك ضد منافسيها مثل الهند أو الولايات المتحدة. وليس من الواضح إذا ما كانت الولايات المتحدة قادرة على فعل أي شيء حيال ذلك باستثناء الاستمرار في فرض العقوبات على إيران.



رابعاً: توصيات لإعادة تشكيل السياسة الأمريكية: الشراكة المستدامة، والاستراتيجية، والاستثمارات:

إن موارد الولايات المتحدة بلا حدود، وهناك طرق أكثر عملية وفعالية من حيث التكلفة لاستمرار الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط من شأنها أن تفيد كلاً من الولايات المتحدة والمنطقة على حدٍ سواء. ويمكن لعدة ركائز أن توجع صانعي السياسة في الإدارة الأمريكية في طريقهم للتكيف مع الحقائق الإقليمية والمحلية والعالمية، إذا ما اختاروا اتباع الاستراتيجية البديلة التي شرحها هذا التقرير.

- يمكن للولايات المتحدة أن تحول مواردها من الاعتماد الحالي الكبير على الأنشطة والأدوات العسكرية نحو نهج أكثر توازناً يعطي الأولوية للاستثمارات الاقتصادية، والحوكمة، والديبلوماسية، والبرامج التي تركز على متطلبات الشعوب. وهذا ما سيستلزم تبني قرارات سياسية صعبة مثل تخفيض مبيعات الأسلحة المتطورة لصالح المعدات المصممة لأغراض دفاعية، وسدّ الفجوة بين المتلقين الثلاثة الكبار للمساعدات الأمريكية والشركاء الإقليميين الآخرين. وسوف يتطلب تحول الموارد بعيداً عن الأغراض العسكرية أيضاً مكافحة "التطرف" العنيف، وزيادة الدعم لجهود الإصلاح المحلي في العالم العربي، والتقييم المنتظم لكل برامج المساعدات القائمة بناء على قواعد بيانات ومعايير الفعالية. وبالتالي، ستنقل الموارد إلى البلدان والبرامج المنتجة التي يمكن أن تحقق النتائج المرجوة لدعم الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

- ربما يكون من الأفضل للمبادرات والاستثمارات الإقليمية تبني خطط طويلة الأمد وذلك لتحجيم الصراعات، ودعم التنمية الإقليمية، حتى ولو أدى ذلك إلى بروز بعض المخاطر والتحديات على المدى القريب. وهذا ما قد يتطلب إشراك شعوب المنطقة في قضايا مثل الصحة وبطالة الشباب وتغيير المناخ والاستثمار في برامج التنمية البشرية، ودعم جهود بناء المجتمع المدني، وتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الأنظمة الحاكمة، بما

في ذلك الضغط المستمر على إطلاق السجناء السياسيين في الدول المعادية والشريكة على حدّ سواء.

- ويمكن للولايات المتحدة أن تعمل بشكل متعدد الأطراف مع شركاء إقليميين وعالميين، أو حتى مع منافسيها العالميين لمواجهة التحديات المشتركة. وهذا يشمل دعم محادثات الحد من التصعيد بين دول الخليج العربي وإيران، والجهود الدبلوماسية مع القوى الدولية الأخرى لإقامة منتدى أمني في الشرق الأوسط على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ واستمرار التحالف العالمي للقضاء على داعش مع تركيز موسع على مكافحة التطرف.



وتتطلب مثل هذه الاستراتيجية التحول من العقلية العسكرية إلى عقلية غير عسكرية، كما تتطلب إعادة النظر في المساعدات العسكرية الأمريكية، وخفض مبيعات الأسلحة مقابل زيادة الاستثمارات

الاقتصادية والتجارية والمالية. كما أنها تتطلب المزيد من المبادرات الدبلوماسية للخروج من دورة الصراع والتصعيد الحالية عالية التكلفة بالنسبة للولايات المتحدة وشعوب المنطقة على حدّ سواء. إن العمل من أجل تحقيق هذه الأجندة طويلة المدى، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، هو استثمار سيعود بأرباح أعلى بكثير وبتكاليف أقل، أكثر مما يمكن أن يحققه الاستمرار بالمضي بالاستراتيجيات القائمة حالياً؛ حيث تتمسك السياسات الإقليمية الأمريكية إلى حدّ كبير باستثمارات عفا عليها الزمن، وأسهمت في تأجيج المزيد من الصراعات الإقليمية والتطرف العنيف، مما عاد بالضرر على الأمريكيين. لقد حان الوقت لكسر هذه الحلقة والنظر في الاستثمار الاستراتيجي من خلال رؤية إيجابية للمنطقة تركز على توجيه النظر نحو المستقبل.



يناقش هذا البحث مجموعة من الإشكاليات في الاستراتيجيات الأمريكية السابقة حول سياساتها في الشرق الأوسط. حيث يرى الباحثون أنها أضرت بمصالح واشنطن واستثماراتها، وأن استمرارها يمكن أن يؤدي إلى تراجع في الدور الأمريكي في المنطقة. ويطرح في المقابل إعادة تشكيل للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط مبنية على مقارنة جديدة تغلب الاستثمار في دعم الإصلاحات، وترشيد الحكم، ودعم الشعوب، على حساب الاستراتيجيات القائمة على مواجهة التهديدات بالأدوات والعقلية العسكرية.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 5034-14 بيروت - لبنان
تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

